

طلبات إحاطة. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أومو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مرة أخرى يأتي على السطح توتر العلاقات بين المغرب والإتحاد الأوروبي بسبب القرار الذي اتخذه البرلمان الأوروبي يوم الأربعاء الماضي برفض تمديد اتفاقية الصيد البحري.

هذا القرار، السيد الرئيس، ليس غريبا، من حق البرلمان وهذه وظيفته، مادام يراقب عمل المجلس الأوروبي أن يتخذ قرار بالتركية أو بالرفض، ولكن السؤال الذي يهمني نحن هو إلى أين نحن؟ إن كنا، واش بالفعل احنا شركاء لنا دور في تفعيل الشراكة والدفاع عن موقعنا في إطار التوجهات العامة لصاحب الجلالة الذي يعتبر الشراكة يجب أن تكون ذات طابع استراتيجي، متكافئ، متساوي، متزن، أم تترك الجانب الآخر يفعل بنا ما يريد؟

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

من هذا المنبر سبق لنا أن قلنا وبمناسبة ما حدث في نوفمبر من السنة الماضية لما اتخذ البرلمان الأوروبي قرارا بإدانة المغرب في قضية العيون، نهنا الحكومة والبرلمان بأن منذ تعديل وتطوير ميثاق (Lisbonne) للإتحاد الأوروبي الذي وسع صلاحيات البرلمان وجعله يراقب كل الاتفاقيات التي تعقدها الإتحاد الأوروبي مع الدول الشريكة، أصبح هذا الوضع يلقي علينا كبرلمانيين مغاربة وظائف ومهام والتزامات جادة لنكون حاضرين بالقوة، فأوصينا أن يكون التعامل في إطار الدبلوماسية البرلمانية بشكل احترافي وبشكل تقني وقوي.

طالبنا من الحكومة أن تزود البرلمان بمعلومات وأن تعطى في اللجن البرلمانية تقارير حول الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي وبخصوص الشراكة مع أوروبا وغير أوروبا حتى تتمكن كبرلمانيين بالقيام بواجبنا. اليوم، حصل ما حصل والمغرب يعيش مرحلة انتقالية، فيها مستجدات قوية، فيها انتخابات حياها الجميع، فيها دستور جديد، الغرفة الأولى مازالت لم تهيأ، أين الدور الذي يقوم به مجلس المستشارين باعتباره حلقة ربط وله دور أساسي في المرحلة الانتقالية، أين مجلس المستشارين؟

الحكومة قامت نسبيا بعمل من شأنه أن يجعل اللجنة الأوروبية أن تصادق على تمديد الاتفاقية، لكن الموعد الذي كان يهمني نحن كبرلمان فيما يتعلق بالبرلمان الأوروبي كان فارغا، أتوجه إلى رئيس مجلس المستشارين، أتوجه إلى مكتب أعضاء مجلس المستشارين، أين هي الدبلوماسية البرلمانية؟ هل ستبقى في وضع بروتوكولي؟ في وضع علائقي؟ أم نحن

محضر الجلسة رقم 789

التاريخ: الثلاثاء 24 محرم 1433 (20 دجنبر 2011)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو أدبدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: إثنان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد شيخ أحمدو أدبدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السيدة الوزيرة المحترمة،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.
قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

توصلت الرئاسة برسالة من السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة يخبر من خلالها المجلس سحب السؤال الشفهي الفريد الموجه لقطاع الطاقة والمعادن حول الخصاص في الماء الصالح للشرب في بعض مناطق المملكة.
بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 20 دجنبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: سؤالان؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بخمس

تشغل، ولا السبورات النقابية مسموح بها، ولا مقتضيات مدونة الشغل تحترم.

لذلك، خاضت الشغيلة الاتصالية، بتأطير من الفيدرالية الديمقراطية للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل إضرابات بطولية في ربيع 2011، بلغت في مجموعها 10 أيام، تم على إثرها توقيع تصريح مشترك مع الإدارة بتاريخ 25 غشت 2011، إلا أن مسؤولي "اتصالات المغرب" بدل تفعيل مقتضيات هذا التصريح تبنا إستراتيجية انتقامية، تجلت فيما يلي:

- اقتطاع أجور الإضراب ونسبها من منحة الفعالية والاستعداد لاقتطاعها من منحة المردودية، واقتطاع ما يعادلها من العطلة السنوية، ناهيك عن انعكاساتها على الترقية والترقية؛

- اعتمادا على الصور والشهادات التي نقلها مخبرو الشركة، وضعت هذه الأخيرة لأئحة سوداء للمضربين؛

- إقصاء المضربين من الترقية وترقية غير المضربين حتى ولو لم تتوفر فيهم الشروط؛

- اعتماد السلطة التقديرية في تأويل الخطأ الجسمي لطرد عدد من المستخدمين؛

- إقرار عقوبات إدارية بمررات شتى؛

- مصادرة حواسيب بعض المضربين والتفتيش عن كل ما من شأنه تجريم المعنيين بالأمر؛

- استنفاار المفتشية العامة للبحث في الأرشفة وإعادة تكييف وقائع قديمة لمعاقبة المضربين؛

- إعمال آلية الافتتاح والبحث عن الثغرات المحتملة في المهام التي يقوم بها المضربون؛

- القيام بتقنيات تعسفية دون احترام المساطر الإدارية؛

- تجريم بعث الرسائل الإلكترونية من حواسيب الإدارة وتداولها بين المستخدمين؛

- إغلاق المواقع الإلكترونية التي تحاول نقل الصوت النقابي حول أوضاع الشغيلة.

السيد الرئيس،

لقد خضنا معاركنا النضالية بشرف ولن نتزلف لأحد رغم الحصار الذي ضرب على فضالاتنا لأن لغة الهواتف التي تحركت كانت أقوى من أصواتنا، فالإعلام للأسف بكل أشكاله وتلاوينه لم يغط معاركنا. توجهنا إلى الوزارات المعنية وبقية مكثوفة الأيدي أمام أكبر ملزم في البلاد. راسلنا الشركة الأم "Vivendi" وصممت من أجل حفنة أكثر سمكا من الدولارات.

مطالبون بالقيام بواجبنا للدفاع على مواقعنا؟

موقعنا في موقع قوة، علينا أن نبث عن شركاء آخرين، ولكن مصيرنا باعتبار المغرب له موقع متقدم مرتبط أساسا بالتعاون مع أوروبا. أظن أن ترك المجال لكمشة من المناوئين لمصالح المغرب واستغلال كل الفرص التي فيها غياب البرلمان المغربي، يجعلنا نؤدي الثمن بشكل قوي ويجعلنا من حق الشعب المغربي أن يسائلنا على هذا الفراغ الذي نقوم به.

أتمنى، السيد الرئيس، أن يكون هذا الدرس الأخير، وأن يعاد النظر في كيفية معالجة أمورنا في علاقاتنا مع شركائنا عن طريق فرض شراكة ذات طابع إستراتيجي صحيح، ولكن بالتعاون مع الحكومة التي عليها أن تجرب البرلمان وأن تضع الملفات أمام البرلمان والمجتمع المدني والمهنيين والإعلام كذلك. فأتمنى أن تكون الرسالة قد وصلت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الفيدرالي، تفضل السيد الرئيس دعيدة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدتان والسادة المستشارين،

قد تبدو إحاطتنا اليوم منزاحة قليلا عن تفاعلات اللحظة السياسية المغربية الراهنة، إلا أن التمعن قليلا في مضمونها يجعلنا نقارن مجالا ظل دوما متمردا على سلطة الحكومة والبرلمان، أقصد بذلك المؤسسات العمومية والشركات الوطنية والشركات الخاصة. وإذا كنا قد تطرقنا سابقا إلى شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية التي لازالت مستمرة في ممارستها اللاقانونية من خلال توقيف الكاتب العام لجمعية المضيفين كإجراء عقابي للمستخدمين المدافعين عن حقوقهم المشروعة، فإننا اليوم سنبسط اللثام عن آخر معاقل الاستبداد في بلادنا، ألا وهي شركة اتصالات المغرب، والتي تأتي على رأس أكبر الشركات بامتدادها الدولي وفروعها الإفريقية.

وعكس الاعتقاد السائد حول الحداثة المزعومة لهذه الشركة وانتمائها للقيم الكونية والعيش الرغيد الذي ينعم فيه مستخدموها، فإن الواقع عصي على استيعاب ذلك، فالشغيلة الاتصالية تعيش في ظل "ghetto" قعي مسيج بالترهيب والتهديد والإهانة، أما الحريات والحقوق النقابية فلا وجود لها لأن المسؤولين يعتبرونها بدعة في الزمن المغربي الجديد، ما داموا هم أنفسهم في مواقع المسؤولية منذ أكثر من 25 سنة، أي منذ عهد الراحل الرجل القوي إدريس البصري، أي أقدم المسؤولين على الإطلاق في بلادنا.

فلا مندوبو الأجراء يقومون بمهامهم، ولا لجان الصحة والسلامة

على مراقبة الهاتف النقال، أي غيقاويتصنوا لعباد الله. وبناء على هذه الاتفاقية، ستستعد الشركات المعنية بشبكة الهاتف النقال لإرغام كل مغربي ومغربية بالخضوع لنظام الاشتراكات، وعليه ستلغى بطاقة "جوال" وستلغى بطاقة "ميديجاهز" وستلغى بطاقة "إينوي" بمعنى جميع البطاقات ذات الدفع المسبق، علما أن هذا النوع من الخدمة هو الذي يلجأ إليه أغلب المواطنين، إذن بمعنى أن معظم الشباب والطلبة والتلاميذ والفئات المتوسطة والفقيرة أصبحوا معزولين وخارج التغطية، أنه مغيقاوش يقدرنا يشاركوا ومغيقاوش عندهم التلفون.

إخواني، الجميع يعرف أن هناك شباب و شابات ومواطنين بسطاء ليست لهم القدرة المالية والقانونية ليتمتعوا بالاشتراك، وبالتالي مجموعة كبيرة جدا من المغاربة سيحرمهم هذا القانون من حقوقهم الدستورية في استعمال الهاتف.

نحن مع محاربة الإرهاب والدولة لها كل الوسائل لتحقيق هذه الغاية، لكننا نتخوف من أن يستغل هذا الهدف النبيل والأمني لحرمان فئات عريضة من المغاربة من الهاتف النقال، وبالتالي مصادرة حقوقهم الدستورية أي حتى واحد اللي ما عندوش الفلوس ما يكونش عندو ذاك التلفون بورطابل.

الله يعاونكم السيد الرئيس، اللهم إني قد بلغت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

الكل يعلم أن عدد كبير من المواطنين المغاربة بمختلف أقاليم المملكة وخاصة بالمناطق الجبلية يعانون من موجة البرد القارس والتساقطات الثلجية الكثيفة التي تسببت في انقطاع الطرق والمسالك، بل أكثر من هذا أدت إلى عزل العديد من الدواوير والقرى، خاصة الواقعة منها بجبال الأطلس ومرتفعات جبال الريف بالمناطق الشرقية.

وقد تسببت هذه الموجة من البرد القارس، التي لم تعرفها بلادنا منذ 20 سنة، في الزيادة من معاناة وألم الساكنة خاصة الفقيرة منها، وذلك بسبب انعدام وسائل التدفئة، من حطب وقنينات غاز التي بلغ سعرها أمانة مرتفعة جدا نتيجة انقطاع الطرق والمسالك، بل هناك كذلك من المواطنين الذين لجؤوا بسبب الفقر وقلة اليد إلى استعمال أحذيتهم وملابسهم من أجل التدفئة.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

إن بلادنا التي تعيش مرحلة جديدة في تاريخها السياسي في ظل الدستور الجديد وبكل الإيرادات الفعلية لمؤسساتها السياسية والاجتماعية والتوافق إلى بناء وطن للجميع، قوامه الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لن تسمح باستمرار مثل هذه النماذج المسيئة لصورة البلاد. ومن جانبنا سنواصل معركتنا بكل مسؤولية لأننا مؤمنون بعدالة قضيتنا وبضرورة وحمية انتصار الشغيلة الاتصالية على مخلفات الماضي الاستبدادي، ونتمنى أن ينتصر العقل والحكمة حتى لا نضطر إلى أعمال منطوق اللاعقل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن لفريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

موضوع هذه الإحاطة السيد الرئيس بشقين اثنين:

الشق الأول، سنواجه خلال الأيام القليلة المقبلة إشكالية دستورية، إذ يتعين على رئيس الحكومة الجديد، الذي نتمنى له التوفيق في هذه المهمة، أن يتقدم بالبرنامج الحكومي أمام مجلسي البرلمان مجتمعين حسب مقتضيات الفصل 88 من الدستور.

فالإشكال المطروح هو أن مجلس المستشارين لا يخضع لمقتضيات الفصل 63 من الدستور الجديد، إذ كيف يمكن معالجة هذه الإشكالية الدستورية، خصوصا أن الفصل 176 حدد صلاحيات المجلسين القائمين قبل فاتح يوليوز على وجه الخصوص بإقرار القوانين اللازمة بتنصيب مجلسي البرلمان الجديدين؟ كل هذا يجعلنا ننبه رئاسة الحكومة الجديدة أن تتدارك هذا الاضطراب الدستوري.

إننا إذ ننبه لهذه الإشكالية الدستورية لتجنب ما وقع في جلسة مجلس النواب الجديد، حيث واجه نواب الأمة، وهم على صواب، وضعا استثنائيا، شخص واحد بصفته وزيرا في الدستور القديم وبصفته نائبا منتخبا في إطار الدستور الجديد الذي يمنع منعاً كلياً الجمع بين مهام وزير ونائب برلماني، كما يمنع النظام الداخلي لمجلس النواب الجمع بين وزير في الحكومة ورئيس مجلس النواب.

الشق الثاني، يرتبط أيضا بإشكالية دستورية، ينص الفصل 24 من الدستور: "لا تتهك سرية الاتصالات الشخصية كيفما كان شكلها" أي ممنوع التنصت على واحد كيتكلم مع واحد. الآن تناقلت بعض الصحف خبر اتفاقية أمنية بين المغرب والمملكة السعودية لمكافحة الإرهاب، وتنص بنودها

من الدول التي ما فتئت تعبر عن رغبتها الصريحة في تعزيز شراكها مع المغرب من دون ضغط ولا خلفيات سياسية، ولنا من الإمكانيات والقدرات الذاتية المرصودة في إطار مخطط (Halieutis) للنهوض بقطاع الصيد البحري ما يمكننا من الرقي بهذا القطاع والرفع من مساهمته في معدل النمو وفي تحقيق التنمية الشاملة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. والآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعلدها سؤال واحد موجه لقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

السؤال الفريد في هذه الجلسة موجه إلى قطاع التنمية الاجتماعية حول ظاهرة التسول، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

سؤالي يندرج أو يدور حول ظاهرة أصبحت تشكل خطرا على جميع المستويات وهي ظاهرة التسول. ولقد عملت الحكومة بمجهودات جبارة لتقليص هذه الظاهرة، وهناك مؤسسات أعطت نموذجا حيا في التضامن وعلى رأسها مؤسسة محمد السادس، ولكن أصبحت صورة بلادنا أمام الزائر أو السائح قد تثير أكثر من سؤال، لاسيما عند مواقف السيارات أو الأضواء الحمراء، إلى غير ذلك، حيث يتغلف التسول بمهن أو تجارة مثل المناديل الورقية وغير ذلك، وقد نجد جميع الأعمار وجميع الأشكال تمتن هذه المهنة وتتسول في نفس الحين.

حين نطرح السؤال عن التسول، فإننا نعرف أن هناك طبقات معوزة، ولكن في الحقيقة نتحدث عن التسول كظاهرة مرضية، لأن هذه الظاهرة تقتل كرامة الإنسان، هناك من هو معوز ومن هو فقير وأنه يعاني من قصر اليد، ولكن لا يرضى أن يتسول في قارعة الطريق، ولكن هذه الظاهرة المرضية التي تشين قد ترتبط بالتنوع، بالمدرسة، بالمجتمع ككل، ولكنها أصبحت تسيء لنا كبلاد نحاول أن يأخذ التنمية البشرية والتضامن الاجتماعي كشعار له في السنوات الأخيرة لاسيما.

لذا، السيدة الوزيرة، نسألكم في هذا الموضوع، لأننا نريد أن نعرف ما هي الإجراءات التي قد التفتت إليها وزارتكم أو التي طرحتموها للمتابعة وللمسايرة مادامت أن هناك استمرارية في الإدارة وفي الحكومات وفي كل شيء.

وشكرا.

إخواني المستشارين،

إن وضعية سكان الدواوير والقرى بجبال الأطلس والريف، وكذلك في آيت أقبلي وزاوية أحصال ومرتعات جبال جرادة وغيرها، تعيش اليوم العزلة التامة عن العالم الخارجي، لأن وسائل التدفئة منعدمة، والماء الصالح للشرب كذلك نادر بسبب التجمد، والكلاً الخاص بالماشية لا سبيل للحصول عليه، أما التنقل فحدث ولا حرج لأن جلب المؤونة أصبح مستحيل أمام هؤلاء المواطنين.

لذلك، السيد الرئيس، نناشد من هذا المنبر كل من يمه الأمر، من سلطات محلية وجهات محلية، مجالس إقليمية وجموية وكذلك مصالح الدولة أن تلتفت النظر إلى مد يد المساعدة لهؤلاء المواطنين الذين يعيشون في وضعية جد قاسية ويجب التدخل الفوري والعاجل لمساعدة هؤلاء المواطنين الذين أصبحوا في عزلة عن كل ما يمكنه أن يضمن لهم حق عيش كريم في ظل هذه الظروف القاسية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الآن الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة تتعلق بتصويت البرلمان الأوروبي على عدم تجديد اتفاقية الصيد مع المغرب. هذا القرار الذي تداول فيه فريقنا واعتبره قرارا للبرلمان الأوروبي هو قرار سياسي إيديولوجي واستفزازي مجاني ورسالة سيئة تعطي صورة قاتمة لما يمكن أن تؤول إليه العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، لأن الشعب المغربي كان ينتظر من البرلمان الأوروبي أن يبادر بتقديم جميع أشكال الدعم لتجربة سياسية رائدة نجحت في أن تتميز بالاستثناء في التعامل مع الحراك الشعبي، وأنجزت انتخابات تشريعية نزيهة، بادرت العديد من العواصم الغربية إلى التنويه بها، لا أن يعتمد خلفيات سياسية ضيقة وتخدم أجندة معينة تضرب في العمق مستقبل العلاقات بين الطرفين.

السيد الرئيس،

إن قرار السلطات المغربية، القاضي بطرد السفن الأوروبية من المياه الإقليمية المغربية، نعتبره قرارا صائبا وله ألف تبرير، والحقيقة الذي أمر بهذا الطرد هم البرلمانيون الأوروبيون وعلى حكومات دول الاتحاد تحمل مسؤولية ذلك، والأكد هو أن اقتصادنا الوطني قد يستفيد من القرار وأمام المغرب اليوم آفاقا رحبة لتطوير وتنمية علاقاته الاقتصادية مع العديد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم بالشكر للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية على طرح هذا السؤال، الذي هو فعلا سؤال حول قضية التي هي مزعجة جدا، وكل واحد فعلا يحس بواحد القلق اتجاه هاذ الظاهرة، وخاصة التزايد ديال الظاهرة بالرغم من الجهود – كما ذكرتم السيدة المستشارة المحترمة – رغم الجهود الجبارة التي كتنقوم بها الدولة في ميدان محاربة الفقر، لأنه أول ما تنشوفو التسول إلا وكفكرو وكتخيلو على أنه فعلا هاذ الظاهرة مرتبطة بالفقر، وهذا جزء منه صحيح جدا.

ولكن، هنا في هذا الميدان يمكن لي نقول لكم على أنه الوزارة قامت بواحد المجهود من خلال بلورة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة التسول على الصعيد الجهوي بفتح مجموعة من.. يعني انطلاق إستراتيجية في مجموعة من المحطات، خاصة الدار البيضاء والرباط وفاس، ومبينة أساسا على المقاربة ديال إعادة الإدماج الأسري أو السوسيو اقتصادي ديال المتسولين.

ولكن إلى جانب هاذ الإستراتيجية ديال محاربة الهشاشة، والتي هي كذلك داخلة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي عندها برنامج مخصص لمحاربة الهشاشة مع 8 فئات التي هي مستهدفة ومن ضمنها المتسولين، إلى جانب هاذ الجانب الاجتماعي هناك جوانب أخرى التي لا بد أنني نذكرها، خاصة أنه البحث الوطني حول التسول كيعطينا أنه 62% من المتسولين يتعاونو للتسول بطريقة احترافية التي كيستغلوا فيها الأطفال وكيستغلوا فيها الأشخاص المسنين والأشخاص المعاقين، وبالتالي لا بد من القيام بمقاربة التي هي أمنية، ومقاربة كذلك ديال محاربة الشبكات ديال التسول، وكذلك مقاربة قانونية، لأنه لا بد أنه القانون والعدل يلعب الدور ديالو.

وهنا فاش لقينا بعض الصعوبات التي جعلت على أنه من بعد ما قمنا بالتقييم ديال الإستراتيجية ديالنا، لقينا بأنه لا بد من إعادة النظر في الإطار القانوني الذي كيحكم على هاذ محاربة التسول وقمنا بدراسة بتعاون مع فريق ديال الباحثين في جامعة الأخوين، إذن جامعة مغربية، قمنا بواحد الدراسة وقمنا بواحد المشروع أولي ديال مشروع قانون لمحاربة التسول الاحترافي، وهنا ظننا بأنه لا بد من إعادة توجيه هاذ الإستراتيجية مع التركيز على الأدوار المختلفة التي هي لا بد القيام بها من أجل بلورة هذه الإستراتيجية لأنه الإستراتيجية ماشي ديال وزارة التنمية لوحدها، بل هي إستراتيجية ديال وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ووزارة العدل ووزارة الداخلية،

وقلنا بأنه الجانب ديال محاربة الشبكات، والجانب الأمني هو لا بد أنه وزارة الداخلية تلعب فيه واحد الدور أهم، كذلك وزارة العدل.

وبالتالي، احنا طلبنا باش يكون واحد التقييم أو التقييم ديال هاذ الإستراتيجية الوطنية بالتركيز على الأدوار المختلفة التي خص كل واحد يقوم بها. إذن، هذا هو الجانب الأول ديال مراجعة الإطار القانوني.

الجانب الثاني هو الجانب ديال التحسيس. كما ذكرتيو لأنه المغاربة كرماء، كينغيو يعطيو، وهذا من الفضائل التي خصنا نحافظو عليه ونحافظو على بقاء المغاربة على روح التضامن التي هي موجودة عندهم، ولكن تكون هاذ روح التضامن موجه بطريقة عقلانية نحو المؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية وميكونش عشوائي وميتعاطش في الشارع للناس التي لا نعرف واش فعلا هما فقراء وكيستحقوا هاذ التضامن أو واش هما فعلا فقط كيروجوا شبكات ديال التسول.

إذن، هاذ المسألة التحسيسية درنا فيها وصلات إخبارية التي كان من المفروض أنها تثبت على الشاشة، ولكن الظروف السياسية مسهلناش أننا نخرجو بهاذ وصلات لأنه كانت الفترة ديال ما قبل الانتخابات، كانت الفترة ديال الربيع العربي وكانت ظروف أخرى التي جعلت أنه مكانتش ظروف عادية باش يمكن لنا فعلا نقومو بهاذ وصلات يعني التحسيسية، ولكن ها هي موجودة في الوزارة.

أتمنى – إن شاء الله – أنه الحكومة المقبلة غادي يمكن لها فعلا تثبت هاذ وصلات التحسيسية التي فيها الجانب أنه الإنسان الفقير ممكن أنه يتوجه لواحد النشاط الذي هو مدر للدخل وممكن أنه يعتمد على المجهود ديالو وعلى الدعم ديال الدولة التي هو موجود من أجل أنه يربح الحياة ديالو بطريقة التي هي كتحفظ الكرامة ديالو لأنه احنا ملي تنقولو أنه هاذ الظاهرة مقلقة، مقلقة أولا اتجاه ذاك الناس التي كيتعاطوا للتسول لأنه هذا مس بالكرامة ديالهم وكذلك مقلقة من الناحية الاقتصادية ومن الناحية السياسية.

إذن، ثلاثة جوانب، هو أولا التحسيس، ثانيا المراجعة ديال القانون، وثالثا إعادة التقييم وتقويم ديال الإستراتيجية الوطنية ديال محاربة التسول، وكظن بأنه إلى كانوا المغاربة واعيين وسدوا شوية يعني ذاك الروبيني ديال أنهم يعطيو الفلوس من الزجاجة ديال السيارة أو بطريقة عشوائية ويوجهوا هاذ التضامن ديالهم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية أو للأسر التي هي معوزة، والتي هي كتكون معروفة ولكن أحيانا مكترضاش تمد يديها وكتبقى يعني في وضعية صعبة وهي كتبقى في المنزل ديالها ويكون هاذ التضامن يوصل أكثر ويجعل أننا نكونو أوفياء للتقييم والمبادئ ديالنا التي هي مربيين عليها كل المغاربة والمغريبات.

وشكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلي

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيدة الوزيرة على كل الجهود التي قدمتم وعلى كل الاستطلاعات التي قتمت بها وعلى كل ما قدمتم في هذا الجانب، كذلك نشكر المؤسسات الرائدة في ميدان التضامن بالمغرب لأنها لعبت دورا طلائعيا وخففت فعلا من هذه الآفة، ولكن في الحقيقة لن أعلق، فالتعليق سيبقى معلقا إلى مجيء الحكومة المقبلة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التعقيب، إذا كان شي تعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

فعلا كتمنى أنه فعلا الحكومة المقبلة إن شاء الله غادي تستمر في إطار الاستمرارية ديال هاذ المعالجة ديال هاذ الملفات، وأتمنى كذلك أنه نلعبو كلنا

دور ديال تحسيس المجتمع ديالنا من أجل إعادة التوجيه ديال هاذ التضامن ديالنا بطريقة أفضل.

وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة والسيدات والسادة المستشارين على مساهمتكم في هاته الجلسة.

ورفعت الجلسة.